CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR
LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON
TRADE AND DEVELOPMENT
(UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

حظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الإلكترونية قبل الساعة 17/00 من يوم **26 تموز/يوليه 2011**

(الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، و22/30 بتوقيت دلهي، و02/00 من يوم 27 تموز/يوليه 2010 بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2011/032*
Original: English

تقرير يحذر من أن الزيادة التي حدثت مؤخراً في القيود على الاستثمار وفي إجراءات الفحص تزيد من خطر الحمائية

جنيف، 26 تموز/يوليه 2011 - ظل تشجيع وتيسير الاستثمار يشكلان العنصر المهيمن في سياسات الاستثمار الوطنية في الآونة الأخيرة، حسبما ذكر **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011**[1] الصادر عن الأونكتاد. ولكن التقرير يحذر من أن خطر الحمائية الاستثمارية قد ازداد نظراً إلى تراكم التدابير الاستثمارية والإجراءات الإدارية التقييدية خلال السنوات القليلة الماضية.

فقد صدر اليوم **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011** المعنون **"أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال"**.

وتتفاعل سياسات الاستثمار تفاعلاً متزايداً مع استراتيجيات السياسات الصناعية، وهي تتشكل على نحو متزايد بفعل معايير المسؤولية الاجتماعية الطوعية للشركات، كما ذكر التقرير. وفي الوقت نفسه، فإن شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية آخذة في النمو ولكن ما زالت توجد أسئلة بشأن مدى تغطية هذه الشبكة لعالم العلاقات الاستثمارية وبشأن مدى فعاليتها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المعزِّز للتنمية. وهذا كله يجعل من المعقد ومن الصعب تلمس الطريق في خضم مشهد الاستثمارات.

تراكم القيود الاستثمارية وإجراءات الفحص الوطنية يزيد من خطر الحمائية

يُحدد **تقرير الاستثمار العالمي** المذكور آنفاً 149 تدبيراً من تدابير سياسات الاستثمار اعتمدها 74 بلداً في عام 2010. وما زال لعملية تشجيع وتيسير الاستثمار الهيمنة في كثير من البلدان ولكن الاتجاه الملحوظ في السنوات الأخيرة نحو زيادة كل من القيود المتعلقة بالاستثمار والإجراءات الإدارية قد ظل قائماً. وقد جاء نحو ثلث تدابير السياسات الـ 149 هذه بقيود جديدة أو بلوائح تنظيمية تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يُظهر حدوث زيادة طفيفة بالمقارنة بعام 2009 (الشكل 1). وهذه التدابير التقييدية، وإن كانت ما زالت تشكل أقلية، قد تراكمت على مر السنوات القليلة الماضية وأدى اتجاهها الصعودي

---

* للاتصال: Press Office:+41 22 917 5828, <unctadpress@unctad.org> , <http://www.unctad.org/press>.

(1) **إن تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المشاركة في رأس المال،** (رقم المبيعات :E.11.II.D.2, ISBN-13: 978-92-1-112828-4 **World Investment Report) 2011: Non-equity Modes of International Production and Development (WIR11)**) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق من منشورات الأمم المتحدة:United Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 95 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وهذا السعر هو مقابل نسخة من التقرير المطبوع مصحوباً باسطوانة مضغوطة. وفي حالة العملاء الذين يفضلون شراء التقرير أو الاسطوانة كلاً على حدة، أو الحصول على الأسعار المخصصة للكميات الكبيرة فيتعين عليهم الرجوع إلى مكاتب المبيعات. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

المستمر فضلاً عن تشديد إجراءات الفحص المتعلقة بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة خطر الحمائية الاستثمارية، كما يقول تقرير الأونكتاد.

نظام اتفاقات الاستثمار الدولية في مفترق الطرق

مع إبرام ما مجموعه 178 اتفاق استثمار دولياً جديداً في عام 2010 (أي ثلاث معاهدات جديدة كل أسبوع في المتوسط)، وصل عدد اتفاقات الاستثمار الدولية إلى 092 6 اتفاقاً في نهاية العام (الشكل 2). ومع وجود الآلاف من معاهدات الاستثمار وكثير من المفاوضات الجارية والآليات المتعددة لتسوية المنازعات في هذا الصدد، فإن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية قد اقترب اليوم من نقطة أصبح عندها من الكبر والتعقيد ما يتعذر معه على الحكومات والمستثمرين على السواء التعامل معه، ومع ذلك فإنه ما زال لا يكفي لتناول جميع العلاقات الاستثمارية الثنائية الممكنة ومجمل أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (الأمر الذي يتطلب إبرام 100 14 معاهدة ثنائية أخرى كما يتطلب التغطية الإضافية لثلث هذه الأرصدة غير المشمولة بالحماية حالياً). وهذا يثير أسئلة حول مدى تأثير نظام اتفاقات الاستثمار الثنائية ومدى فعاليته في تشجيع وحماية الاستثمار وحول كيفية ضمان أن تحقق اتفاقات الاستثمار الدولية إمكاناتها الإنمائية. وتبعاً لذلك، فإن المناقشات المتعلقة بالتوجّه المستقبلي لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية وتأثيره على التنمية يشتد وطيسها على الصعيدين الوطني والدولي، كما ذكر التقرير.

التفاعل المتزايد لسياسات الاستثمار مع السياسات الصناعية

اختار كثير من البلدان اتّباع سياسات صناعية أكثر استباقية في السنوات الأخيرة. ونتيجةً لذلك، فإن سياسات الإستثمار تتفاعل على نحو متزايد مع إستراتيجيّات التنمية الصناعية، على الصعيدين الوطني والدولي. والتحدّي المطروح هو إدارة هذا التفاعل على نحو يجعل هاتين المجموعتين من السياسات تعملان معاً من أجل تحقيق التنمية، كما يقول التقرير.

يتأثر مشهد الاستثمار تأثراً متزايداً بحشد هائل من معايير المسؤولية الاجتماعية الطوعية للشركات

بالإضافة إلى المعايير الأساسية التي وضعتها المنظمات الدولية ، توجد حالياً العشرات من المبادرات الدولية المتعددة أصحاب المصلحة والمئات من مبادرات رابطات الصناعة والآلاف من مدونات القواعد التي وضعتها آحاد الشركات. ويلاحظ التقرير أن تكاثر هذه المعايير غير الملزمة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في السنوات الأخيرة قد جعل هذه المعايير أكثر أهمية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

تقرير الاستثمار العالمي وقاعدة البيانات الخاصة به متاحان على شبكة الإنترنت في العنوان الإلكتروني http://www.unctad.org/wir وhttp://www.unctad.org/fdistatistics وhttp://www.unctad.org/diae

الشكل 1

التغييرات الوطنية في اللوائح التنظيمية، 2000-2010

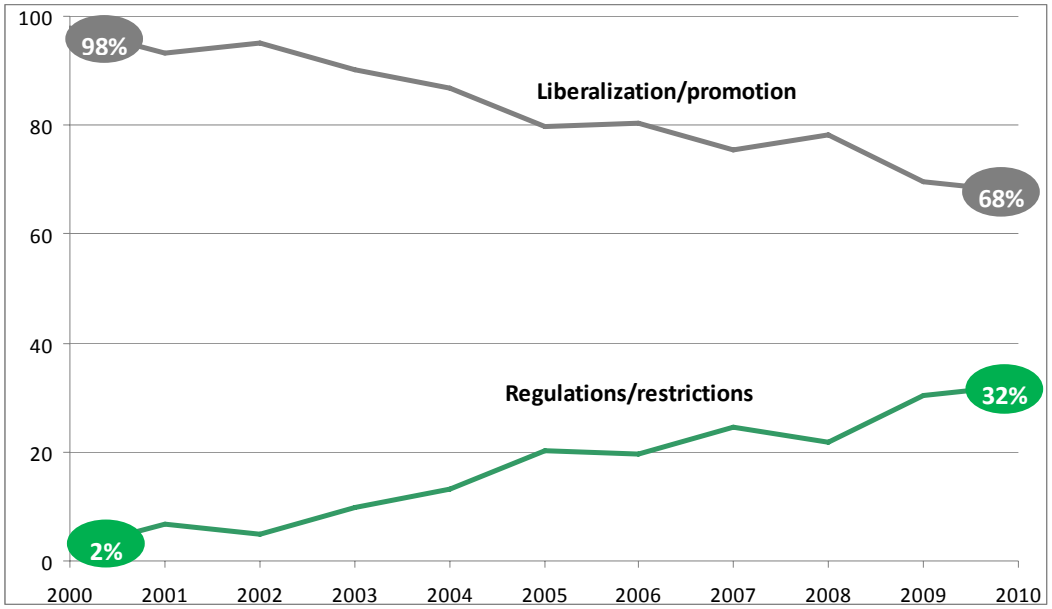

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011.

الشكل 2

عدد الحالات الجديدة من معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي واتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى، على أساس سنوي وتراكمي، 2000-2010

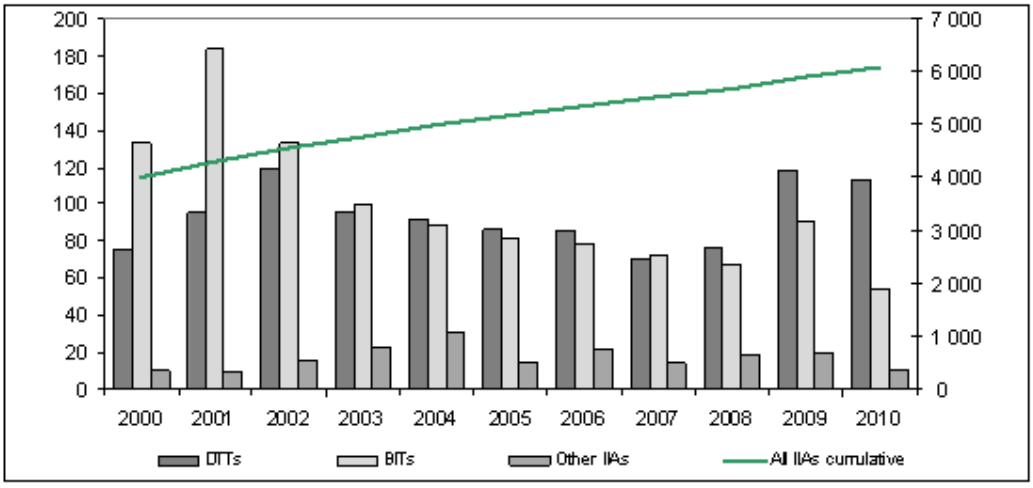

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011.

*** ** ***